



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## لجنة مشكلات السلع

### الدورة الثانية والسبعون

روما، 26-28 سبتمبر/أيلول 2018

### خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة

#### موجز

منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سبتمبر/أيلول 2015، قامت البلدان باستعراض سياساتها الوطنية وبرامجها وقدرات الرصد الخاصة بما على نحو تدريجي من أجل تحديد الأهداف والخطط الوطنية التي تتماشى مع طموح الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة ومقاصدها البالغ عددها 169 مقصدًا. وتُلزم هذه الخطة الجديدة المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) بحلول عام 2030. ومن الآن فصاعدًا، سوف تدعم المنظمة البلدان لبناء بيئة سياساتية تمكينية من أجل تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتعرض هذه الوثيقة العناصر الرئيسية لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عملية الرصد والمتابعة الخاصة بها. وتناقش أيضًا دعم المنظمة لتنفيذ الخطة ومساهمة لجنة مشكلات السلع في هذه العملية.

#### الإجراءات التي يُقترح اتخاذها من جانب المجلس

إن اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- ◀ الترحيب بالدعم الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة من أجل تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، مع الإشارة بالتحديد إلى الأعمال والأنشطة التي تدرج ضمن ولاية لجنة مشكلات السلع؛
- ◀ وتوفير التوجيهات في ما يتعلق بإسهامات لجنة مشكلات السلع في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد بوبكر بن بلحسن

أمين لجنة مشكلات السلع

البريد الإلكتروني: boubaker.benbelhassen@fao.org



CCP 72

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)،

وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة [www.fao.org](http://www.fao.org)

## أولاً - مقدمة

1- اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها 193 دولة في سبتمبر/أيلول 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (المشار إليها في ما بعد بخطة عام 2030 أو الخطة) والتي تشمل 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 مقصداً. وإنّ الخطة الجديد التي وضعتها البلدان وتمتلكها بالكامل عقب عملية تشاورية عالمية متعددة الأطراف كانت الأوسع نطاقاً على الإطلاق، وهي تستند إلى الرؤية التأسيسية للأمم المتحدة ألا وهي إحلال السلام والرفاه وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعمال حقوق الإنسان للجميع. وترد قائمة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في الملحق 1.

2- وتقدم خطة عام 2030 من خلال احتضانها للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، رؤية شاملة لعالم أكثر إنصافاً وشمولاً ورخاءً وسلاماً واستدامة "لا يُهمل أحداً". وتحتّ الخطة، وهي صك يتّسم بالمرونة، الدول الأعضاء على تحديد مقاصدها الوطنية في إطار الطموح الشامل لوضع العالم على مسارٍ إنمائي أكثر استدامة وقدرة على الصمود. وقد التزم المجتمع الدولي من خلال هذه الخطة بالعمل معاً للقضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

3- وتعتبر أهداف التنمية المستدامة أول دفعة إنمائية عالمية في التاريخ حددتها الدول الأعضاء وتأخذ بزمامها. ويندرج في جوهر هذه الأهداف الالتزام بالمساءلة المتبادلة. وتختار الدول الأعضاء أهدافاً محددة ينبغي تحقيقها في إطار زمني محدد، مع رصد الإنجازات بانتظام من أجل تقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وأهداف التنمية المستدامة هي أهداف عالمية، تتسم بالقدر نفسه من الأهمية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، وهي أهداف مترابطة وتدعو إلى اتباع نهج شاملة وتشاركية تستند إلى الأدلة، في وضع الالتزامات وتنفيذها ومتابعتها واستعراضها.

4- وتقدم أهداف التنمية المستدامة رؤيةً جديدةً تمامًا للتنمية استناداً إلى البرامج والسياسات التي هي في آن واحد طموحة للغاية وتكاملية وشاملة. وتمثل غاية هذه الأهداف في التغيير التحويلي، أي ليس في تسريع وتيرة التنمية فحسب بل في إحداث تحوّل واضح في نمط التنمية. وبقضي دعم تحقيق هذه الطموحات وضع استراتيجيات إنمائية أكثر ابتكاراً وشموليةً وشمولاً. ومع أن أهداف التنمية المستدامة تنطبق على جميع البلدان، فمن المسلم به أنه ينبغي للنهج المتبعة على المستوى القطري لتحقيق هذه الأهداف أن تأخذ بالاعتبار الاختلافات في الواقع الوطني والقدرات ومستويات التنمية، وأن تحترم السياسات والأولويات الوطنية، مع مراعاة الطموح العام لهذه الأهداف.

5- وتمثل أهداف التنمية المستدامة في الوقت الراهن المرجع الرئيسي لسياسات وبرامج التنمية على المستوى الوطني. وقد استعرض كلّ بلد الأهداف السبعة عشر من أجل تحديد كيفية ترجمتها إلى مقاصد طموحة ولكن قابلة للتحقيق وخطط إنمائية وطنية فعالة. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه الحكومات في تقييم السبل التي تمكّنها من تخصيص موارد وطنية لإحداث تغيير حقيقي، وفقاً لأولوياتها وخصائصها.

6- وتشكّل خطة عمل أديس أبابا، التي تم اعتمادها في يوليو/تموز 2015، جزءًا من خطة عام 2030. فهي توفر إطار عمل للشراكة العالمية الجديدة من أجل التنمية المستدامة بهدف تمويل التنمية وتسريع وتيرتها.

### ثانيًا- رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة

7- تعدّ الآلية القائمة على المساءلة المتبادلة المتابعة عملية تنفيذ خطة عام 2030 واستعراضها أساسيةً لنموذج التنمية الجديد هذا. وتقتضي هذه الآلية إطارًا متينًا قائمًا على الأدلة للإبلاغ والرصد يتألف من مؤشرات وبيانات إحصائية لرصد التقدم المحرز، والاسترشاد بها في وضع السياسات، وضمان المساءلة؛ ونظام شامل للتحليل والتقييم على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛ وسلسلة من العمليات الواضحة المعالم للمتابعة والاستعراض.

8- وقد تطورت عملية المتابعة والاستعراض على نحو سريع لتوفير إجراءات منتظمة ومنهجية من أجل تمكين المعنيين من اتخاذ قرارات مستنيرة حول ثلاث مجموعات من الأسئلة الأساسية هي:

(1) هل نحن، الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، على الطريق الصحيح لتحقيق طموحات خطة عام 2030؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، ما هي أوجه القصور؟ وما السبب في ذلك؟ وما الذي يلزم القيام به؟ وماذا تعلمنا عن مقتضيات تحقيق هذه الطموحات؟

(2) وهل نقوم معًا بحشد الوسائل الضرورية لتنفيذ هذه الخطة - أي التمويل والاستثمار؛ والنفوذ إلى الأسواق والتنمية؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتنمية القدرات؛ ودعم السياسات؟

(3) وهل نقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تكيّف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بسرعة كافية لضمان دعم الإجراءات الجماعية الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في توقيت أفضل وبصورة أنسب وأكثر كفاءة وفعالية؟

9- ولكل مجموعة من الأسئلة ذات الصلة المذكورة الآن عمليات ومنتديات متقدمة للمتابعة والاستعراض. ويجري حاليًا استعراض السؤال الثالث بصورة منتظمة عن طريق الحوار بين الدول الأعضاء والأمانة الذي تم استحداثه في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي اتخذ هدفًا أساسيًا له يتمثل في جعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية "تناسب مع الغرض المتوخى" منها على نحو أفضل لدعم تحقيق خطة عام 2030. وتتمثل الدوافع الرئيسية لهذه العملية في قرارات الجمعية العامة والتوصيات والقرارات الصادرة عن الأمين العام، وعمليات الاستعراض المنتظمة للتقدم المحرز التي يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار أنشطته التنفيذية السنوية. ويجري استعراض السؤال الثاني سنويًا عن طريق منتدى تمويل التنمية المستدامة ومنتدى العلم والتكنولوجيا والابتكار وبالاستعانة بالتقرير السنوي الصادر عن منتدى تمويل التنمية المستدامة الذي يتخذ من خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا نقاطًا مرجعية أساسية له. وتلقى المجموعة الأولى من الأسئلة التي تلخص جميع المدخلات، اهتمامًا شاملاً عن طريق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد اجتماعًا سنويًا على المستوى الوزاري واجتماعًا مرة كل أربع سنوات على مستوى رؤساء الدول

والحكومات. وفي عام 2019، سيجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة مرتين، على المستوى الوزاري (في يوليو/تموز) وعلى مستوى أعلى خلال المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

10- وتشكّل قاعدة الأدلة القوية الأساس للإجابة عن هذه الأسئلة والدافع الرئيسي لاتخاذ إجراءات المتابعة. ففي مارس/آذار 2016، أقرت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة إطاراً عالمياً لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة يتضمن 230 مؤشرًا لرصد المقاصد وعددها 169 مقصدًا. وستساعد هذه المؤشرات العالمية البلدان في قياس التقدم الذي تحرزه من أجل تحقيق الأهداف المحددة، وفي التعلم من الخبرات وتحديد المجالات ذات الأولوية التي ينبغي أن تخصص لها الموارد.

11- ولكنّ الثقل الهائل لهذه المؤشرات يمثل تحديًا كبيرًا للبلدان. إذ يمكن تصنيف العديد من هذه المؤشرات التي يبلغ عددها أربعة أضعاف عدد الأهداف الإنمائية للألفية، على أساس نوع الجنس والعمر والدخل والخصائص الجغرافية والمهنة وغيرها من جوانب الهوية الاجتماعية، تماشيًا مع المبدأ التوجيهي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتمثل في "عدم إهمال أحد". وبلغت مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مراحل مختلفة، فتم تصنيفها ضمن ثلاثة مستويات استنادًا إلى البيانات المتوفرة عنها ومدى تطوّر منهجيتها. فتتضمن مؤشرات المستوى الأول المؤشرات التي تتوافر لها منهجية محدّدة وبيانات متاحة على نطاق واسع (وعدها 75 مؤشرًا)؛ أمّا مؤشرات المستوى الثاني فتتوفر لها منهجية محدّدة ولكنّ البيانات الخاصة بها غير متاحة بسهولة (وعدها 70 مؤشرًا)؛ أما مؤشرات المستوى الثالث فهي المؤشرات التي لم يتم بعد وضع منهجية لها متفق عليها دوليًا والتي ما زالت البيانات المتصلة بها غير متوفرة إلى حدّ كبير (وعدها 85 مؤشرًا).

12- وقد وضعت خطة عام 2030 هيكلًا عالميًا لإعداد التقارير يشمل المدخلات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، ويتوّج بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لتقديم التوجيهات والتوصيات وتحديد التقدم المحرز والتحديات وتعبئة الجهود لتسريع عجلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وتعدّ هذه المؤشرات الأساس الذي يقوم عليه هيكل المساءلة. واستنادًا إلى مبدأ الملكية الوطنية، تكون البلدان مسؤولة بصورة رئيسية عن جمع البيانات. ولكن، يمكن للوكالات الدولية أن تقود عملية تقديم المساعدة من خلال تعزيز القدرات الوطنية وضمان أن تكون البيانات قابلة للمقارنة ومجمّعة على النحو الصحيح على المستويات شبه الإقليمية والإقليمية والعالمية.

### ثالثًا - الدعم الذي تقدّمه منظمة الأغذية والزراعة لتنفيذ خطة عام 2030

13- تتمتع منظمة الأغذية والزراعة بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في الأغذية والزراعة، بتاريخ طويل من العمل في مجال أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة كافة. وتمثل القدرات الفنية للمنظمة ووفرة المعارف التي تتمتع بها وخبرتها المكتسبة في مجال الرصد وتجربتها في وضع السياسات وحضورها الواسع على الصعيد القطري وامتداد نشاطها على الصعيد العالمي، نقاط قوتها لدعم البلدان في تنفيذ الخطط الوطنية لتحقيق طموحات خطة عام 2030.

14- وتساهم منظمة الأغذية والزراعة من خلال أجهزتها الفنية<sup>1</sup> مثل لجنة مشكلات السلع، على نحو كبير في تهيئة بيئة مواتية لاتخاذ إجراءات أكثر فعالية وجماعية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وذلك عن طريق توفير البيانات والمعايير والقواعد، وتوجيه السياسات ودعم وتنمية القدرات وتعزيز الشراكات القوية والعملية في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تعبئة الوسائل اللازمة للتنفيذ.

15- وقد تمت مواءمة إطار المساءلة الخاص بالمنظمة للأعضاء مع أهداف التنمية المستدامة. وقد وضعت المنظمة ضمن إطارها الاستراتيجي المراجع التنمية المستدامة في صلب دعمها للبلدان الأعضاء من خلال دمج مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة في إطار النتائج. وعلى صعيد السياسات، ركزت البرامج الاستراتيجية على توفير المزيد من الاتساق بين مختلف القطاعات وتدابير السياسة العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واضطلعت المنظمة بدور ريادي ضمن منظومة الأمم المتحدة في تشجيع وتمكين قدر أكبر من التعاون بين جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة، مجسدةً المبادئ والنهج التي تقوم عليها خطة عام 2030.

16- وتتمثل أبرز الأدوار التي تضطلع بها المنظمة في دعم البلدان الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في توفير الدعم السياسي والمساعدة الفنية للحكومات وصانعي السياسات. فتقدم المنظمة قاعدة الأدلة اللازمة ليطمئن الاسترشاد بها في القرارات السياسية وتقوم بتيسير الحوار بشأن السياسات. فعلى سبيل المثال، تقدم المنظمة في إطار السياسة التجارية تحليلاً بشأن العواقب المحتملة للسياسات التجارية وتنمية القدرات من أجل تحسين فهم القواعد الدولية وتأثيراتها، وتوفر منتدى محايداً للحوار بين صانعي السياسات. وتوفر المنظمة كذلك المساعدة الفنية في الإعداد للمفاوضات التجارية وفي تنفيذ الاتفاقات التجارية.

17- وتوفّر أيضاً المنظمة لأعضائها منصةً محايدةً لاستعراض الصكوك والمعايير والقواعد والرسوم اللازمة للتحوّل نحو زراعة أكثر إنتاجية واستدامة وقدرة على الصمود والتفاوض بشأنها. وتستضيف المنظمة أكثر من 70 صكاً وآلية بشأن مختلف جوانب الاستدامة في مختلف القطاعات الزراعية.

18- وتتطلب خطة التنمية المستدامة الناجحة شراكات قوية بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، أي الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وثمة حاجة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي إلى هذه الشراكات الشاملة للجميع المبنية على أساس المبادئ والقيم والرؤية والأهداف المشتركة التي تدرج السكان والكوكب في جوهرها. وقد حدّدت المنظمة الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين باعتبارها محركاً رئيسياً لها في دعمها لخطة عام 2030. وتضطلع المنظمة بدور قيادي على صعيد الحوكمة والنهج التشاركية في وضع السياسات واتخاذ القرارات، والجمع بين مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في الحوار بشأن السياسات، وتوفير البيانات الأساسية والقواعد والمعايير، ودعم البلدان في تنفيذ الإجراءات الشاملة والمشاركة بين القطاعات. وعلى المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، تبني المنظمة الشراكات لتهيئة بيئات مواتية للسياسات والبرامج وخطط الاستثمار من أجل تحقيق التغيير التحويلي المنشود في مجال الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة.

<sup>1</sup> لجنة الزراعة ولجنة مشكلات السلع ولجنة مصادد الأسماك ولجنة الغابات.

19- وقد كانت تنمية القدرة على جمع البيانات وتحليلها من الشواغل ذات الأولوية في المراحل الأولى من تنفيذ خطة عام 2030. وأسهمت منظمة الأغذية والزراعة على نحو كبير في ذلك من خلال رغبتها واستعدادها لقبول المسؤولية باعتبارها الوكالة الراعية لـ 21 مؤشرًا لأهداف التنمية المستدامة، وهو ما يمثل زيادة قدرها خمسة أضعاف مقارنةً بالمؤشرات الأربع التي كانت ترصدها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وتُظهر هذه المسؤولية الجديدة الأهمية الكبيرة التي توليها خطة عام 2030 للأغذية والزراعة، والاعتراف بقدرات المنظمة الفنية ودورها القيادي على المستوى العالمي في هذه المجالات.

20- أما المؤشرات التي تعدّ المنظمة وكالةً راعيةً لها فهي: (أ) إحصاءات الأمن الغذائي (المؤشران 1-1-2 و 2-1-2)؛ (ب) والإنتاجية ودخل أصحاب الحيازات الصغيرة (المؤشران 1-3-2 و 2-3-2)؛ (ج) والزراعة المستدامة (المؤشر 1-4-2)؛ (د) والموارد الوراثية للأغذية والزراعة (المؤشران 1-5-2 و 2-5-2)؛ (هـ) والإنفاق الحكومي على الزراعة (المؤشر 1-أ-2)؛ (و) ومغارات أسعار الأغذية (المؤشر 2-ج-1)؛ (ز) والحصول على الأراضي الزراعية (المؤشران 1-أ-5 و 2-أ-5)؛ (ح) واستخدام المياه والإجهاد المائي (المؤشران 1-4-6 و 2-4-6)؛ (ط) والفاقد والمهدر من الأغذية (المؤشر 1-3-12)؛ (ي) ومصايد الأسماك المستدامة (المؤشرات 1-4-14 و 1-6-14 و 1-7-14 و 1-14-ب-1)؛ (ك) والغابات والجبال المستدامة (المؤشرات 1-1-15 و 1-2-15 و 2-4-15). وبالإضافة إلى ذلك، تعدّ المنظمة وكالةً مساهمةً لستة مؤشرات إضافية لأهداف التنمية المستدامة (هي 1-4-1 و 2-5-1 و 2-أ-2 و 1-14-ج-1 و 1-3-15 و 1-6-15).

21- وثمة إقرار بأن المنظمة تؤدي دورًا أساسيًا على المستوى العالمي في وضع الأساليب والمعايير للإحصاءات في مجالي الأغذية والزراعة. وقد شاركت المنظمة منذ البداية في بلورة المنهجيات الأنسب لقياس المؤشرات وساعدت أيضًا البلدان في مواجهة تحديات جديدة في مجال الرصد من خلال توفير المساعدة الفنية وتنمية القدرات الإحصائية. وعلاوة على ذلك، ستساعد المنظمة باعتبارها الوكالة الراعية، في ضمان أن تكون البيانات الوطنية قابلة للمقارنة ومجمعة على المستويات شبه الإقليمية والإقليمية والعالمية. وستساهم هذه البيانات في إعداد التقارير السنوية بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تصبّ كلها في عمليات المتابعة والاستعراض التي يقوم بها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

## رابعًا - مساهمة لجنة مشكلات السلع في خطة عام 2030

22- تشمل اختصاصات لجنة مشكلات السلع ما يلي: (1) إبقاء مشكلات السلع ذات الصبغة الدولية التي تؤثر في الإنتاج والتجارة والتوزيع والاستهلاك وما يتصل بذلك من مسائل اقتصادية، قيد الاستعراض المستمر؛ (2) وإعداد دراسة واقعية وتفسيرية عن الحالة العالمية للسلع، مع جواز إتاحتها للبلدان الأعضاء مباشرة؛ (3) وتقديم التقارير إلى المجلس عن المسائل المتعلقة بالسياسة التي تسفر عن مداولاتها، مشفوعة بمقترحاتها في هذا الشأن. وتشير اللجنة إلى مشكلات محددة متصلة بالسلع وذات طابع عالمي وتقترب آليات الاستجابة المناسبة والعمل الدولي للحد منها.

23- وهناك صلة تربط بين عمل لجنة مشكلات السلع وعدد من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 1 و2 و8 و12 و13 و17 فضلاً عن نقاط التلاقي بين مختلف أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع)، يرتبط مقصدان مباشرةً بعمل اللجنة، وهما:

المقصد 2-ب "تصحيح ومنع القيود والاختلالات التجارية في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك القضاء المتوازي علي جميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير الصادرات التي لها تأثير مكافئ، وذلك طبقاً لولاية جولة الدوحة الإنمائية"

المقصد 2-ج "اتخاذ تدابير لضمان الأداء السليم لأسواق السلع الغذائية ومشتقاتها، وتيسير الوصول في الوقت السليم إلى معلومات السوق، بما في ذلك بشأن الاحتياطات الغذائية، وذلك للمساعدة في الحد من التقلبات الشديدة في أسعار الأغذية".

24- وتقرّ خطة عام 2030 بأن أسواق المنتجات الزراعية العالمية الشفافة غير المشوهة التي تعمل بشكل جيد تمثل عنصرًا أساسيًا في الجهود العالمية المبذولة من أجل القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة). ويشمل الهدف 17 المتعلق بوسائل التنفيذ والشراكة العالمية جزءًا خاصًا بالتجارة ويتضمن مقصدًا محددًا بشأن "تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية".

25- وبموجب ولاية لجنة مشكلات السلع، تُبقي منظمة الأغذية والزراعة القضايا العالمية التي تؤثر في الزراعة قيد الاستعراض بشكل مستمر وتعطي معلومات تحليلية وسياساتية ذات الصلة، وتحافظ على خدمة شاملة لجمع معلومات عن أسواق السلع الغذائية والزراعية الرئيسية، وهي مسؤولة عن توفير الخدمات اللازمة لترتيبات الإنذار والتنبيه المبكرين في ما يتعلق بنقص الأغذية. وللحصول على القائمة الكاملة لأنشطة اللجنة ومجالات عملها ذات الأولوية لدعم تنفيذ خطة عام 2030، الرجاء الاطلاع على الوثيقة CCP 18/6 المعنونة "برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في أسواق السلع الأساسية وتجارها ضمن الإطار الاستراتيجي".

26- وبالإضافة إلى ذلك، تُعدّ منظمة الأغذية والزراعة الوكالة الراعية للمؤشر 2-ج-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاص بمفارقات أسعار الأغذية. ويقاس هذا المؤشر تقلبات أسعار الأغذية ويقدم معلومات عن الأسعار العادية لسلة من السلع للمساعدة في ضمان اتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب للتعويض عن ارتفاع الأسعار. وفي عالم يتجه نحو العولمة بخطى سريعة، أصبحت مراقبة أسعار السلع الغذائية والمتابعة الدقيقة لارتفاع الأسعار مهمتين أكثر من أي وقت مضى. وتحسب منظمة الأغذية والزراعة مؤشر تقلب أسعار الأغذية باستخدام البيانات المتاحة على المستوى القطري. وإنّ هذا المؤشر الذي يصبّ نتاج عمله في النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة وأنشطته، في إطار أداة تحليل أسعار وبيانات المواد الغذائية على المستوى القطري، يوفر للحكومات معلومات منتظمة عن أسعار الأغذية. ويتم تحليل النتائج ونشرها من خلال الموقع الإلكتروني لأداة تحليل أسعار وبيانات المواد الغذائية والنشرات الشهرية، وذلك بهدف توفير الإنذارات في وقت مبكر للبلدان حيث قد يكون لارتفاع أسعار الأغذية غير الطبيعي تأثير محتمل على إمكانية الحصول الاقتصادي على المنتجات الغذائية الأساسية. وقد تم إعداد دورة للتعلّم عن بُعد خاصة بهذا المؤشر واستُهلّ العمل

بها. وتقدّم هذه الدورة دليلًا واضحًا وسهل الاستخدام لفهم المؤشر ومنهجية قياسه. وهي تغطي المفاهيم الأساسية المتعلقة بأداء الأسواق وتحديد الأسعار وتقلباتها وتشرح كيفية حساب المؤشر واستخدام أداة تحليل أسعار وبيانات المواد الغذائية على شبكة الإنترنت لتفسير النتائج على المستويين الوطني والدولي.

27- وتسهم أيضًا لجنة مشكلات السلع في عملية المتابعة والاستعراض السنوية لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي يجري تنفيذها في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وبناءً على طلب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يدعو إلى "تزويد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بمدخلات فنية تبين مساهمة الجهاز الحكومي الدولي في خطة عام 2030 بوجه عام وفي أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ذات الصلة بمهام الجهاز الحكومي الدولي على وجه الخصوص"، أعدت مساهمات لجنة مشكلات السلع وقُدّمت إلى اللجنة في العامين 2017 و2018. وكان عنوان المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2017 "القضاء على الفقر وتشجيع الرفاهية في عالم متغيّر"، وكان عنوان المنتدى لعام 2018 "التحول من أجل إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود". أما عنوان المنتدى لعام 2019 فسيكون "تمكين السكان وضمان الشمول والمساواة". وترد الوثيقة التي قدّمتها لجنة مشكلات السلع في عام 2018 إلى المنتدى ضمن الملحق 2.



## الملحق 1

### أهداف التنمية المستدامة

- الهدف 1-** القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- الهدف 2-** القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- الهدف 3-** ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- الهدف 4-** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
- الهدف 5-** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- الهدف 6-** ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
- الهدف 7-** ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- الهدف 8-** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- الهدف 9-** إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
- الهدف 10-** الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- الهدف 11-** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- الهدف 12-** ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- الهدف 13-** اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
- الهدف 14-** حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- الهدف 15-** حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- الهدف 16-** التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
- الهدف 17-** تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

## الملحق 2

### الوثيقة التي قدمتها لجنة مشكلات السلع إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018

#### لجنة مشكلات السلع في منظمة الأغذية والزراعة

#### دور لجنة مشكلات السلع في منظمة الأغذية والزراعة

تنطوي اختصاصات لجنة مشكلات السلع على شقين: (1) مواصلة دراسة مشكلات السلع ذات الصبغة الدولية، والتي تؤثر في الإنتاج والتجارة والتوزيع والاستهلاك وما يتصل بذلك من مسائل اقتصادية؛ (2) وإعداد دراسة واقعية وتفسيرية عن الحالة العالمية للسلع، مع جواز إرسالها إلى الدول الأعضاء مباشرة. وتقدم لجنة مشكلات السلع أيضاً توصيات بشأن القضايا الناشئة عن مداولاتها.

ويعدّ عمل لجنة مشكلات السلع ذو الصلة بعدد من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف 1 و2 و8 و12 و13 و17 فضلاً عن نقاط التلاقي بين مختلف أهداف التنمية المستدامة.

#### الرسائل الرئيسية

1- تمثل أسواق المنتجات الغذائية والزراعية العالمية الشفافة التي تعمل بشكل جيد عنصراً أساسياً لضمان النمو الشامل للجميع وأنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

(أ) يعتبر رصد وتقييم أسواق السلع العالمية وتوافر البيانات والمعلومات المحدّثة عناصر بالغة الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي. إذ تؤدي إتاحة المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب لجميع الجهات الفاعلة المعنية وتعزيز الشفافية في الأسواق، إلى الحدّ من تقلبات الأسعار والاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات.

(ب) ويجري حثّ الحكومات وسائر أصحاب المصلحة على تكثيف الجهود لتحسين عملية الرصد والتقييم للعرض والطلب على السلع الأساسية الغذائية والزراعية وإتاحة النتائج للعموم في الوقت المناسب مما يساهم في تحسين الشفافية في الأسواق وتنسيق الاستجابة.

(ج) وتُشجّع الحكومات على النظر بعناية في تداعيات أي إجراء يمكن أن يحدث اضطرابات في أسواق السلع الأساسية والتدفقات التجارية وأن يتسبب في تقلبات الأسعار.

## 2- يعدّ نظام التجارة العالمي المتعدد الأطراف القائم على القواعد والمنفتح وغير التمييزي والمنصف أمرًا ضروريًا لتشجيع التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

تمثل التجارة إحدى الوسائل الرئيسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى جانب المقاصد المتصلة بالتجارة والمحددة في عدد من أهداف التنمية المستدامة (2 و8 و10 و14 و17)، مما يتطلب اتباع نهج متكاملة ومشاركة على نحو تدريجي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

- (أ) يعتبر احتتام جولة الدوحة الإنمائية التابعة لمنظمة التجارة العالمية على نحو شامل ومتوازن بالغ الأهمية نظرًا إلى مساهمتها المحتملة في الزراعة وتهيئة بيئة مواتية للتنمية والأمن الغذائي ومواجهة التقلب المفرط في الأسعار.
- (ب) وثمة حاجة إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان النامية لإجراء تحليل أفضل لما تنطوي عليه التجارة والسياسات ذات الصلة من فرص وتداعيات على الأمن الغذائي والتغذية.
- (ج) وطلبت اللجنة تقديم المزيد من المساعدة إلى البلدان النامية من أجل المشاركة على نحو أفضل في العمليات التجارية والمتصلة بالتجارة على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف حرصًا على اتساق هذه العمليات مع سعي البلدان إلى تحقيق أهداف الأمن الغذائي والعملية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية، ومؤازرة جهودها. وأوصت اللجنة أيضًا بمساعدة هذه البلدان لتيسير الحوار بشأن السياسات مما يعزز المواءمة والاتساق بين استراتيجيات التنمية الزراعية والأطر والسياسات المتصلة بالتجارة.
- (د) ويتّسم تحسين نفاذ البلدان النامية إلى أسواق السلع الأساسية بأهمية باعتباره وسيلة لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الأهداف المتصلة بتوليد الدخل في هذه البلدان.

## 3- إن دمج أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين والمنتجين المعرضين للخطر في الأسواق وسلاسل القيمة أمر بالغ الأهمية لضمان عدم إهمال أحد.

- (أ) من المهم وضع سياسات واستراتيجيات لدعم إدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق وسلاسل القيمة. وعلى الصعيد العالمي، يعمل أكثر من 80 في المائة من أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق المحلية والداخلية. وسيكون تأثير الجهود المبذولة لزيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين من أجل ضمان التنمية الريفية والزراعية الشاملة والمراعية للمساواة بين الجنسين، محدودًا ما لم يتم تعزيز الروابط مع الأسواق وسلاسل القيمة في آن معًا.
- (ب) وهناك حاجة ماسة إلى زيادة الاستثمارات الزراعية وتحسينها، ولا سيما تلك الموجهة للمنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية. فالاستثمارات في الزراعة والبنية التحتية الريفية بالغة الأهمية لزيادة إنتاجية المزارعين وإدماجهم في الأسواق وتعزيز قدرتهم على الصمود. ومن المهم أن تكون الاستثمارات مسؤولة لكي تكون مستدامة وأن تفيد أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها.

4- هناك حاجة إلى مواصلة مساعدة البلدان ومعالجة الثغرات على مستوى المعارف المتصلة بآثار تغير المناخ من أجل الترويج لنظم زراعية وغذائية أكثر استدامةً وقدرةً على الصمود.

(أ) من المتوقع أن يتسبب تغير المناخ في المزيد من الظواهر الجوية المتطرفة التي سوف تساهم بدورها في زيادة تواتر التقلبات في الأسعار وتوسيع نطاقها. وقد يؤثر ذلك على وجه خاص في دخل صغار المنتجين وسبل عيشهم، متسببًا في تحديات أكثر شدة بالنسبة إلى البلدان النامية.

(ب) وشددت اللجنة على أهمية مساعدة البلدان، بناءً على طلبها، من أجل تعزيز الأطر والعمليات المؤسسية وتنمية القدرات الفنية للنهوض بالزراعة المستدامة والنهج المتكاملة المشتركة بين القطاعات للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك تلبية احتياجات قطاع الزراعة في مجال التكيف مع تغير المناخ وإمكاناته المتعلقة بالتخفيف من حدة آثاره على النحو الوارد في المساهمات المحددة وطنيًا بموجب اتفاق باريس.

(ج) ويُشجّع التعاون في معالجة الثغرات على مستوى المعارف المتصلة بالعلاقة القائمة بين تغير المناخ والتجارة وأسواق السلع الأساسية والأمن الغذائي معالجة موضوعية، ويُشجّع التعاون أيضًا من أجل إجراء المزيد من عمليات التقييم الكمية والمستندة إلى الأدلة التي تنظر في آثار تغير المناخ على تجارة السلع الأساسية على المستوى القطري.